

Distr.: General
15 April 2024
Arabic
Original: English



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد انقضت ثلاثة أسابيع منذ اتخاذ مجلس الأمن قراره 2728 (2024)، الذي يطالب فيه بوقف فوري لإطلاق النار، وما زالت إسرائيل تواصل اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطيني، وتشن حرباً بشراً لم يسبق لها مثيل في قطاع غزة.

وقد انقضت أكثر من ستة أشهر منذ أن بدأت هذه الموجة من المذابح والإرهاب الإسرائيلي، وما زال المجتمع الدولي متقاعساً عن الوفاء بالتزاماته بوقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها الحربي غير القانوني.

وطوال شهر رمضان المبارك بأكمله وعيد الفطر الذي يصادف نهايته، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما فيها ميليشيات المستوطنين الإرهابية، ارتكاب الأعمال الوحشية، فمارست ضرباً من القتل والتجوع والتشويه والسجن والتدمير دون عقاب، متسببة في وقوع الآلاف من الضحايا الفلسطينيين الآخرين. أما الادعاءات بشأن ما يسمى بمرحلة "أقل حدة" من الحرب الإسرائيلية على غزة، فتكذبها مباشرة حصيلة الضحايا.

فرسالة إسرائيل واضحة لا لبس فيها: إنها لا تحترم مجلس الأمن، ولا الجمعية العامة، ولا محكمة العدل الدولية، ولا المجتمع الدولي، ولا القانون الدولي نفسه. وهي لا تتردد في أن تدوس عليهم جميعاً تحت أذى جنودها وآلة حربها الشريرة، وتعتمد على تشويه سمعة كل من يجرؤ على المطالبة بوقف جرائمها. فلا أحد محصن من الافتراء، لا الأمين العام للأمم المتحدة، ولا المقررون الخاصون، ولا وكالات الأمم المتحدة، ولا حتى أقرب حلفائها. إنها تسخر من الجميع ولا تحترمهم، بل وتتعهد بمزيد من الانتقام، وتلقي بالقانون عرض الحائط، وتصر على مواصلة هجماتها العشوائية والمحددة الأهداف، وتتسبب في حصد المزيد من الأرواح البريئة.



ففي غزة وحدها، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن 1 400 فلسطينياً وجرحت 1 677 شخصاً منذ اتخاذ القرار (2024) 2728. وأصبحت المجازر تُرتكب واحدة تلو الأخرى، جنباً إلى جنب مع كارثة إنسانية مستمرة، بما في ذلك ظروف المجاعة التي لا يمكن إنكارها، بينما تواصل إسرائيل حصار غزة وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية ومهاجمة قوافل المساعدات وتدمير البنية التحتية المدنية، مما أدى إلى تحويل المنازل والمستشفيات والمدارس إلى أنقاض محطمة ومتهمة، مع ما يقرب من مليونين من الفلسطينيين الذين لا يزالون بلا مأوى ويعانون من التشريد.

وبلغ عدد الضحايا الفلسطينيين على مدى ستة أشهر 33 797 قتيلًا و 76 465 جريحاً في غزة، و 465 قتيلًا و 4 800 جريح في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهناك الآلاف من الأطفال والنساء والرجال الذين يُجهل مصيرهم، ما بين 8 000 و 10 000 شخص بحسب بعض التقديرات، والذين يوجدون تحت الأنقاض أو دفنتهم الدبابات والجرافات الإسرائيلية أو اختطفتهم إسرائيل، ولم يتم إدراجهم بعد في الحصيلة المتزايدة باستمرار.

وفي هذه الأشهر الستة المروعة، قُتل أكثر من 14 000 طفل فلسطيني وجُرح عشرات الآلاف. وقد تعرض للقتل أو التشويه أو الجرح أكثر من 2 في المائة من جميع أطفال غزة. ولا تشمل هذه الأرقام المروعة الضرر الذي لحق بالأطفال الذين ما زالوا مفقودين، والذين لقي معظمهم حتفه على الأرجح في وفيات مروعة تحت الأنقاض، أو آلاف الأطفال الذين تيمّوا، والذين لا تزال صدماتهم ومآسيتهم بانتظار من يحكيها.

وبينما تواصل إسرائيل هجومها على جميع جوانب الحياة الفلسطينية في غزة، يواصل جنودها ومستوطنوها غاراتهم العنيفة على المدن والبلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية. ومع ازدياد جرأتهم بسبب انعدام المساءلة عن جرائم إسرائيل، أصبحوا يصعدون هجماتهم بتحريض مباشر من رئيس الوزراء وغيره من وزراء الحكومة المتطرفة.

ففي الأيام الثلاثة الماضية وحدها، هاجم مئات المستوطنين المتطرفين قرى المغير وبيتين ودوما ودير دبان ومسافر يطا ويعبد، من بين قرى أخرى، فهاجموا المدنيين وأحرقوا المنازل والمركبات. ففي الهجوم على المغير، حاصر أكثر من 1 000 مستوطن القرية وأغلقوا جميع الطرق المؤدية إليها، حيث داهم مئات منهم المنازل وأطلقوا النار على المدنيين وارتكبوا أعمال الحرق العمد.

وقُتل أربعة فلسطينيين، من بينهم طفل، في هذه الهجمات وأصيب عشرات المدنيين بجروح، بالإضافة إلى الأضرار والدمار اللذين لحقا بالمتكاثرات على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، تظهر لقطات فيديو عصابات المستوطنين والميليشيات يرافقها بالطبع الجيش الإسرائيلي. والحقيقة أنهم عملوا منذ فترة طويلة يداً في يد، بهدف إرهاب السكان الفلسطينيين وتجريدتهم من ممتلكاتهم وتشريدتهم، وترسيخ هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني.

ولا بد لي أيضاً أن ألفت الانتباه مرة أخرى إلى الحالة الخطيرة لآلاف الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، الذين اعتقل أكثر من 8 000 منهم في الأشهر الستة الماضية وحدها. وتشكل الوفاة المأساوية التي راح ضحيتها وليد دقة، البالغ من العمر 63 عاماً، في الأسبوع الماضي، دليلاً صارخاً آخر على سياسات "الموت البطيء" التي سنتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان الفلسطينيين، بمن فيهم الأسرى والمحتجزون.

فقد كان دقة، الذي احتجزته إسرائيل لمدة 38 عاماً، واحداً من 15 سجيناً فلسطينياً معروفين توفوا في السجون الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بسبب سوء المعاملة والإهمال الطبي. وعلى الرغم من معاناته من مرض السرطان، وعلى الرغم من المناشدات التي لا تحصى من عائلته ومنظمة العفو الدولية للسماح له بالرعاية الطبية المناسبة والعلاج المنقذ للحياة، فقد أخضعته إسرائيل، إلى جانب مئات السجناء الفلسطينيين المرضى الآخرين، لعمليات النقل بين السجون وحملات قمع وحشية وغيرها من ضروب المعاملة السيئة. وهذه الممارسات غير القانونية هي السمات المميزة لنظام السجون الإسرائيلي، والتي تشمل أيضاً التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء المشتبه به لمئات الفلسطينيين من غزة الذين ما زالوا مفقودين.

لقد حان الوقت منذ زمن طويل لوقف إطلاق النار ووقف هذا الهجوم الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني، وحان الوقت منذ زمن طويل لوضع حد لهذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني غير القانوني ولنظام الفصل العنصري الذي يستهدف الفلسطينيين ويضطهدهم عمداً كل يوم بهدف كسر إرادتهم في طلب الحرية ومحو صلتهم بأرضهم. فلا أفق للسلام والتعايش ما دام الاحتلال الإسرائيلي قائماً وجرائمه مستمرة، بحيث لا يترك أحداً ولا مكاناً آمناً في فلسطين المحتلة، وخاصة في قطاع غزة.

وبعد مرور ستة أشهر مخزية على الحرب الإجرامية التي تشنها إسرائيل على غزة، ووسط فظائعها المتصاعدة ضد الشعب الفلسطيني وزعزعة الاستقرار الخطيرة في جميع أنحاء المنطقة، حان الوقت للعمل من أجل الحفاظ على الأرواح البشرية ومن أجل إحلال السلم والأمن الإقليميين والعالميين اللذين يتعرضان لتهديد مباشر.

وإننا نردد كلمات رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، حين قال: "لا يكفي أن تكون ستة أشهر من الحرب لحظة تذكر وحداد، بل يجب أن تولد أيضاً تصميماً جماعياً على أن يكون هناك حساب لهذه الخيانة المرتكبة في حق الإنسانية".

فهذه الخيانة للإنسانية ما كانت لتحصل لولا الغياب الطويل للمساءلة، بحيث يبدو أن المجتمع الدولي قد أبقى إسرائيل من سيادة القانون على الرغم من عقود من الانتهاكات المثبتة في فلسطين المحتلة. فالسماح لإسرائيل بالعمل كدولة فوق القانون لم يؤدي إلا إلى تأجيج المزيد من العنف وتمكينها من ارتكاب المزيد من الجرائم المروعة. وإيماناً من إسرائيل بأنها لن تواجه أي عواقب لأفعالها أبداً، فقد أصبحت أكثر بذاءة وفحشاً في ازديادها للمجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص، بما في ذلك مجلس الأمن.

إن ما يلزم عمله واضح: لقد حان الوقت لاتخاذ تدابير ملموسة لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها وممارسة الضغط عليها لإنفاذ امتثالها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. فلا يمكن لإسرائيل أن تستمر في التملص من سيادة القانون؛ ويجب إنهاء الإعفاءات التي تمنح لها على انتهاكاتهما. وفي مواجهة عدم الامتثال الصارخ هذا، يجب أن تكون هناك عواقب.

ويجب التمسك بميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ويجب احترام أوامر التدابير المؤقتة الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. فحيثما تُرتكب انتهاكات جسيمة، يجب أن تكون هناك عقوبات جنائية، على النحو المطلوب في المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة، بما في ذلك فرض حظر على توريد الأسلحة وحظر جميع منتجات المستوطنات وتجارتها.

ويجب أن يتم ذلك بسرعة، بهدف إنفاذ الامتثال، من أجل وضع حد لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني وإنهاء احتلالها الاستعماري غير المشروع ونظام الفصل العنصري الذي تتجهه. ونهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يعمل الآن من أجل: كفالة وقف فوري لإطلاق النار لوقف المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية ووقف تدهور الحالة في الميدان؛ وكفالة التدفق الفوري ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك تقديم الدعم من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ ووقف التطهير العرقي للفلسطينيين؛ ووقف استعمار الأراضي الفلسطينية وضمها؛ ووقف تقويض إسرائيل للحل القائم على وجود دولتين على حدود ما قبل عام 1967 بينما تواصل محاولاتها غير القانونية لتثبيط مساعي الفلسطينيين في تقرير المصير.

وهذه الإجراءات وحدها هي الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف من المزيد من الأذى الذي لا يمكن إصلاحه، وإنقاذ احتمالات التوصل إلى حل عادل ينهي هذا الظلم التاريخي، وتحقيق السلام والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، والتعويض عن هذه الخيانة الخطيرة للإنسانية.

وهذه الرسالة تأتي عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 831 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 4 نيسان/أبريل 2024 (A/ES-10/987-S/2024/290) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم